

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر وآليات مجابقتها

غري علي*

جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)، alidjelfa.g@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/03/01

تاريخ القبول: 2022/01/15

تاريخ ارسال المقال: 2021/12/10

*المؤلف المرسل

الملخص:

نتيجة لتسارع وتيرتها وتنوع أشكالها واتساع أبعادها، أصبحت الهجرة غير الشرعية ظاهرة دولية عابرة للحدود، تشغل بال الحكومات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وذلك نظرا لما تحدثه من انعكاسات سلبية على الجانب الأمني والسياسي، وما تخلفه من آثار بالغة على البنى الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

ولذلك وجب تعزيز التعاون الدولي، خاصة الإقليمي منه، من أجل بلورة سياسة مشتركة لاسيما في الجانب الأمني و التشريعي لمواجهة هذه الظاهرة، وذلك بإبرام اتفاقيات جديدة وتفعيل الموقعة منها.

وبالنظر إلى عدم كفاية المقاربة الأمنية وحدها لمجابهة الظاهرة، فإنه بات لزاما على الدول المعنية بها، إحداث تنمية مستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بدعم المشاريع الكفيلة بالحد من الهجرة السرية، وكذا تطوير المنظومة التشريعية لمواكبتها، وهي الخطوات التي باشرتها الجزائر مؤخرا ولو بخطى بطيئة **الكلمات المفتاحية:** الهجرة غير الشرعية ؛ آليات المكافحة ؛ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1990

Abstract :

As a result of the acceleration of its pace, the diversity of its forms and the widening of its dimensions, illegal immigration has become an international cross-border phenomenon that preoccupies governments at the local, regional and international levels, due to the negative repercussions it has on the security and political side, and its severe effects on the economic, social and health structures.

Therefore, it is necessary to strengthen international cooperation, especially regional ones, in order to formulate a common policy, especially in the security and legislative aspect to confront this phenomenon, by concluding new agreements and activating those signed by them.

Given the inadequacy of the security approach alone to confront the phenomenon, it has become imperative for the countries concerned with it, to bring about sustainable development at the economic and social level by supporting projects that can reduce clandestine immigration, as well as developing the legislative system to keep pace with it, which are the steps that Algeria has taken recently, albeit at a slow pace.

مقدمة:

لاشك أن الهجرة غير الشرعية مشكلة تحمل في طياتها صفات الظاهرة الاجتماعية، وتتأثر بالكثير من المتغيرات وتخضع لشبكة معقدة من المحددات. ولذلك تأتي في أهم القضايا التي تحتل صدارة الاهتمامات الوطنية والإقليمية والدولية، لاسيما في الوقت الراهن؛ حيث تشغل بال الحكومات والرأي العام الشعبي والرسمي على حد سواء، لما تنطوي عليه من تداعيات خطيرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والديمقراطي والأمني، وما لذلك من أثر مباشر على الاستقرار السياسي محليا وإقليميا ودوليا؛ نظرا لارتباط هذه الظاهرة ارتباطا وثيقا بظواهر أخرى كالتهريب والإتجار بالبشر والإرهاب. وبغض النظر عن الوصف القانوني لهذه الظاهرة كونها غير شرعية أو غير قانونية، فإنها تعبر في الواقع عن مشكلات وأزمات في الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين؛ كالبطالة والمجاعة والحروب واللاأمن واللاعادلة وغياب حقوق الإنسان والحريات العامة، الأمر الذي يجعل تلك البيئات المحلية بيئات طاردة للأفراد والجماعات إلى أوطان أخرى بحثا عن ظروف معيشية أفضل.

ونظرا لتسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية في الآونة الأخيرة، واتخاذها أبعادا خطيرة على الصعيد المذكورة آنفا، فقد تضافرت الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمواجهتها والتقليل من مخاطرها. وسنحاول في هذا العرض الموجز الكشف عن ماهية هذه الظاهرة، وما إذا كانت المقاربة الأمنية البحتة وحدها كافية لمجابهتها؟.

ونجيب عن ذلك في مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

أولا: تعريفها

ثانيا: أسبابها وتفسيرها

ثالثا: إطارها القانوني في المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية

المبحث الثاني: واقع وآثار الهجرة غير الشرعية في الجزائر وآليات مواجهتها

أولا: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر بالأرقام

ثانيا: آثارها وانعكاساتها

ثالثا: آليات مواجهتها (اقتصاديا- سياسيا- أمنيا- قانونيا)

المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

تعد الهجرة كظاهرة اجتماعية قديمة- حديثة، تعبير عن العلاقة المباشرة لعناصر المواطنة بين الإنسان وموارد الثروات، فإذا ما شحت الثروة أو نفذت في مكان، هاجر الانسان إلى منطقة أخرى حيث يتوافر رغد العيش. غير أنها أخذت في العشرين سنة الأخيرة مظهرا معقدا يتجاوز تلك العلاقة البسيطة، مما جعلها مثار قلق متزايد لكثير من البلدان، ورهانا رئيسيا واستراتيجيا في العلاقات بين دول الجنوب والشمال، ورقما مهما في المعادلة المتوسطة. ونظرا لكون الهجرة غير الشرعية جزءا من الهجرة بصفة عامة، فإننا نبدأ بتعريف هذه الأخيرة ونقرنه بتعريف النوع غير الشرعي منها في نفس الوقت.

أولاً: تعريف الهجرة والهجرة غير الشرعية

يقصد بالهجرة- من الناحية اللغوية- " خروج من أرض إلى أخرى سعياً وراء الرزق " أو " الاغتراب والخروج من أرض إلى أخرى سعياً وراء الرزق أو العلم أو العلاج أو أي منفعة أخرى"¹

وتعرف الهجرة في علم السكان (الديموغرافيا) " بأنها الانتقال- فردياً كان أم جماعياً- من موقع إلى آخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً أم اقتصادياً أم دينياً أم سياسياً "، وواضح أن هذا التعريف يركز على العوامل المحفزة على الانتقال بغية إشباع حاجيات افتقدت في الوطن الأصلي. أما الهجرة في علم الاجتماع فتدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها، ويبرز هنا البعد الاجتماعي للهجرة؛ حيث يطال تغيير الحالة الاجتماعية الفرد أو الطبقة².

أما إحصائياً، فتعتبر كل حركة من خلال الحدود-عدا الحركات السياحية- داخلية ضمن إحصائيات الهجرة، فإذا كانت هذه الحركة لمدة سنة فأكثر فإنها تعد هجرة دائمة، وإن كانت أقل من سنة فهي هجرة مؤقتة³. أما من الناحية الاصطلاحية أو الإجرائية، فقد عرفت الهجرة والهجرة غير الشرعية بتعريفات مختلفة بحسب الشخص أو الجهة التي تضع التعريف؛ فقد عرّف الأستاذ Garlis Luis المهاجر على أنه " كل من يغادر بلده للإقامة في دولة أجنبية إقامة دائمة أو لمدة طويلة لقضاء حاجات يراها ضرورية "⁴. وعرّف المكتب الدولي للعمل المهاجر غير الشرعي بأنه كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجراً غير شرعي أو سري أو في وضعية غير قانونية. أما المفوضية الأوروبية فتعتبر الهجرة غير الشرعية هي كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، أو الدخول إلى منطقة الفضاء الأوروبي بطريقة قانونية (الحصول على تأشيرة)، ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة، أو تغيير غرض الزيارة والبقاء دون موافقة السلطات، أو طالبي اللجوء السياسي الذين يبقون في البلاد دون الموافقة على طلبهم. ولم تتباعد المنظمة الدولية للعمل في تعريفها للهجرة غير الشرعية عن هذا المعنى. كما عرفت الاتفاقية الدولية التي أقرتها الجمعية العامة في 18/12/1990 والمتعلقة بحماية حقوق العمال وأفراد عائلاتهم، العمال المهاجرين في المادة 2/أ بأنهم " الأشخاص الذين يعملون أو سيعملون أو قد عملوا في نشاط مأجور في دولة غير دولتهم "، وأضافت المادة 5/أ " يعتبر المهاجرون في وضعية قانونية هم وأفراد عائلاتهم إذا رخص لهم بالدخول والإقامة والعمل في الدولة التي يمارس فيها العمل وفقاً للنظام المعمول به في تلك الدولة وبما لا يتعارض مع الاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها. أما الفقرة "ب" من نفس المادة فعرفت المهاجر غير القانوني بالقول " يعتبر بدون وثائق وفي وضعية غير قانونية كل من لا يشمل الشروط المنصوص عليها في الفقرة "أ" من هذه المادة .

أما المشرع الجزائري فقد عرّف الهجرة غير الشرعية بالأمر رقم 66-211 بأنها " دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الإستقرار أو العمل "⁵.

وبشكل عام فإن الهجرة ظاهرة اجتماعية تتضمن انتقال البشر من مكان إلى آخر بشكل فردي أو جماعي وذلك لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو أمنية، وسواء كان ذلك بمحض الإرادة أم لظروف خارجة عنها. أما

الهجرة غير الشرعية فتعني كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج مايسمح به القانون، وتشمل الأشخاص الذين يدخلون أو يظلون في دولة ليسوا من مواطنيها ودون تصريح منها، وضحايا الاتجار بالبشر، وكذا طالبي اللجوء الذين رفضت طلباتهم ولم يمتثلوا لأمر الإبعاد، وحتى الأشخاص الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة بزواج تم الاتفاق عليه⁶.

وهي بذلك تنطوي على معنى مخالفة القوانين والتشريعات والمواثيق والاتفاقيات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما أو الإقامة بها.

وعلى ضوء ما سبق بيانه، فإن الهجرة غير الشرعية تتميز عما يخالطها من الظواهر ذات الصلة كاللجوء والاتجار بالبشر، ففيما يتعلق باللجوء فقد عرفت اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 اللاجئ بأنه " كل شخص يوجد وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو جنسه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أولا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أوكل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابقة نتيجة مثل تلك الأحداث أولا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد "⁷.

وعلى ذلك فالفرق بين المصطلحين يكمن، من جهة في الوضع القانوني للاجئ على عكس المهاجر غير الشرعي، وفي دوافع وأسباب كل من الهجرة السرية واللجوء، من جهة أخرى.

لكن الملاحظ أن جل القوانين العربية والأوروبية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية لا تتميز إلا بشكل سطحي بين المهاجر غير القانوني الذي جاء لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها، واللاجئ الذي جاء للأسباب المذكورة؛ إذ يوضع كلاهما في خانة المهاجر غير الشرعي لأن تلك القوانين تعتبر أن اللاجئ هو فقط ذلك المعارض الذي يتمتع بوعي سياسي، وله آراء غير مقبولة في بلده الأصلي، وليس الأشخاص البسطاء الذين فروا من ويلات الحرب والإرهاب وعدم الاستقرار السياسي، حيث يتم تصنيفهم كلاجئين لأسباب إنسانية رغم أن السبب الرئيسي لنزوحهم هو سياسي بالأساس.

وفيما يتعلق بالاتجار بالبشر فإنه جرم مثله مثل الهجرة غير شرعية، ينطوي على نقل أفراد من البشر كسبا لربح أو تحقيقا لمنفعة مادية. ومع ذلك فإنه في حالة الهجرة السرية يكون للمهاجرين حرية الإرادة بعد عبور الحدود، أما في حالة الاتجار بالبشر فيصبحون في وضعية سخرة؛ حيث تقيد حريتهم باحتجاز وثائق سفرهم وغالبا ما تجبر النساء والأطفال على ممارسة الدعارة أو الانتظام في مجموعات من المتسولين أو المجرمين، حيث يتأتى ربح المهربين من عوائد استغلال الضحايا في البغاء أو السخرة أو نقل الأعضاء⁸.

ثانيا: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية وتفسيرها

سبقت الإشارة إلى أن الهجرة سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، هي ظاهرة اجتماعية تتأثر بالكثير من الأسباب والدوافع والعوامل المحفزة، منها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية والأمنية.

1- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية: يحرص الكثير من الباحثين أسباب الهجرة في العاملين الاقتصادي والاجتماعي لكونهما عاملين أصليين مترابطين وأساسيين في ظهور الهجرة وتوجيهها.

يقوم العامل الاقتصادي بشكل أساسي على التباين الواضح في المستوى الاقتصادي بين الدول الطاردة (دول المنشأ) والدول المستقبلية للهجرة؛ فالأولى تفتقر إلى استراتيجيات تنمية حقيقية، نظرا لاعتماد اقتصادياتها بشكل كبير على الزراعة وتصدير المواد الخام، وبالنتيجة فهي تعاني من قلة فرص العمل وانخفاض الأجور، ضف إلى ذلك الانتشار الرهيب لظاهرة البطالة التي يعاني من وطأها عدد كبير من السكان، خاصة فئة الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية (تقدر في الجزائر بحوالي 23.7 %)⁹. ولبيان دور العوامل الاقتصادية في اتخاذ قرار الهجرة، تكفي الإشارة إلى أنه يوجد حوالي 160 مليون مهاجرا يتوزعون على مختلف قارات العالم (إحصائيات 2005)، قد هاجروا لأسباب اقتصادية، حيث استقر أكثر من 60 % منهم في المجتمعات الأكثر تقدما وثراء¹⁰.

أما العوامل الاجتماعية فتجد أساسها في ظروف البيئات المحلية الطاردة (دول المنشأ) من فقر وبطالة وغيرها، في مقابل البيئات الجاذبة (دول الاستقبال)؛ حيث لعبت وسائل الإعلام دورا فعالا في إبراز النجاح الباهر الذي يحققه المهاجر، والمتمثل في تحقيق الثراء السريع و التفوق الاجتماعي.

2- الأسباب السياسية والأمنية: لاشك أن الأسباب السياسية والأمنية، سواء كانت خارجية كالتدخل العسكري (مثل الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق)، أم داخلية كغياب المناخ الديمقراطي وما يترتب عنه من الفساد وتقييد حرية التعبير وانتهاكات حقوق الإنسان واستمرار قوانين الطوارئ والانقلابات العسكرية، وغياب الأمن نتيجة الثورات الداخلية وموجات الإرهاب؛ تشكل عاملا حاسما في تدفق المزيد من المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين على البلدان الأكثر استقرارا سياسيا وأمنيا.

ويكفي أن نذكر - على سبيل المثال - أن اندلاع الثورة في ليبيا قد أدى إلى هجرة حوالي 70 ألفا في سنة 2013 نحو إيطاليا عبر البحر الأبيض المتوسط¹¹.

3- الأسباب الطبيعية والجغرافية والديموغرافية: تلعب هذه الأسباب دورا كبيرا في زيادة معدلات الهجرة لاسيما السرية منها، فالكوارث الطبيعية والبيئية كالفيضانات والجفاف والتصحر والمجاعة وموجات الجراد، أدت إلى زيادة وتيرة الهجرة غير الشرعية خاصة من دول إفريقيا نحو أوروبا.

كما تساعد العوامل الجغرافية المتمثلة في قرب المسافات مثلما هو الحال بين دول جنوب المتوسط (المغرب العربي) وشماله (أوروبا الغربية)، وشساعة الحدود كما هو الحال بين الجزائر ودول إفريقيا جنوب الصحراء، على تشجيع الهجرة غير الشرعية بين تلك الدول.

ويتمثل العامل الديموغرافي - كمحفز للهجرة - في أن ارتفاع معدلات النمو السكاني في دول شمال إفريقيا مثلا؛ يجعل نسبة الفئة المؤهلة للعمل تتجاوز 54.6 % مما يؤدي إلى فائض في الطاقة الشبابية بسبب ضعف معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول، والنتيجة معدلات بطالة مرتفعة.

كل ذلك يدفع بالهجرة نحو الدول الأوروبية التي تعرف نموا اقتصاديا مرتفعا نسبيا، وتعاني في نفس الوقت من شيخوخة مزمنة ونقص حاد في الأيدي العاملة، لاسيما في سوق العمل غير القانوني.

وتلخص الأسباب والدوافع السالفة الذكر مجموعة من الدراسات التي حاول من خلالها بعض الباحثين الأكاديميين تفسير أسباب وديناميكيات ظاهرة الهجرة؛ وصاغوا نتيجة لذلك عدة نظريات مفسرة منها النظرية الاقتصادية، والنظرية السوسيولوجية وغيرها¹².

ثالثا: الإطار القانوني للهجرة غير الشرعية في المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية

لاقت ظاهرة الهجرة بنوعها الشرعي وغير الشرعي معالجة وتنظيما قانونيا على مستوى الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية والإقليمية، وكذا على مستوى التشريعات الوطنية.

1- الهجرة غير الشرعية في المواثيق الدولية: بادرت منظمة العمل الدولية التي تأسست سنة 1919 إلى الإشارة لحماية العمال المهاجرين وذلك في ديباجة دستورها، وأصدرت بعد ذلك مجموعة من الاتفاقيات الدولية جعلت من أهدافها حماية حقوق العمال المهاجرين.

الاتفاقية الدولية رقم 97 لسنة 1949: دخلت حيز التطبيق سنة 1952 وصادقت عليها 43 دولة من بينها الجزائر، وتعد من أهم الاتفاقيات التي عالجت موضوع الهجرة.

الاتفاقية الدولية رقم 111 لسنة 1958: دخلت حيز التنفيذ سنة 1960 وتدعو إلى تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة والقضاء على أي تمييز.

الاتفاقية الدولية رقم 143 لسنة 1975: دخلت حيز التنفيذ سنة 1978 وتضمنت أحكاما تكميلية تتعلق بأوضاع وظروف العمال المهاجرين، وركزت أساسا على الهجرة غير الشرعية والجهود الدولية المطلوبة لمقاومتها.

الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1990: دخلت حيز التنفيذ في 01/06/2003 وصادقت عليها الجزائر في 2005، وتعد أكثر الاتفاقيات شمولية فيما يتعلق بحقوق العمال المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين وكذا أسرهم، كما تدعو إلى تعاون أكبر بين الدول بشأن عودة المهاجرين غير الشرعيين.

2- الهجرة غير الشرعية في التشريعات الأوروبية: نظرا لتفاقم ظاهرة الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي وتطوراتها المتسارعة في أشكالها ودينامياتها، قامت الدول الأعضاء سواء من خلال الاتحاد أو بشكل فردي بانتهاج العديد من السياسات والقيام بما يلزم من الخطوات التشريعية لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية. حيث قام زعماء الاتحاد الأوروبي بوضع المبادئ الأساسية للسياسة المشتركة لدول الاتحاد بشأن الهجرة، وذلك في قمة " تامبيري " في أكتوبر 1999 . وقد ركزت تلك السياسات على إدماج المهاجرين الشرعيين في دول الاستقبال ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

2-1- إيطاليا: تعتبر أكثر الدول تضررا من الهجرة غير الشرعية حيث يصلها السواد الأعظم منهم، ولذلك قامت بوضع سلسلة من القوانين التي تحرم الهجرة غير الشرعية، وذلك في سنوات 1998 و 2002 و 2009، كما تعاقب من يقدم لهم المساعدة ولو كانوا في حالة خطر، غير أن مأساة السفينة

التي غرقت قرب جزيرة "المبيدوزا" وتسببت في هلاك أكثر من 300 شخص في أكتوبر 2013، دفعت إيطاليا إلى إصدار قانون جديد في سنة 2014 ألغى بموجبه تجريم الهجرة غير الشرعية جريمة.

2-2- فرنسا: قامت بتغيير قانون 2006 الذي اعتبر أسوأ قانون للهجرة في فرنسا، حيث ألغى كل حقوق المهاجرين غير الشرعيين والتي كانت قد دعمتها القوانين السابقة، بقانون الهجرة لسنة 2012 الذي لم يعتبر الهجرة غير الشرعية جريمة، إذ ألغى إجراء سجن المهاجر السري واكتفى بالنص على طرده، كما قرر منحه بعض الامتيازات والحقوق، مثل الحق في العلاج.

2-3- إسبانيا: ينص قانون 2009 على طرد المهاجرين غير القانونيين، وكذا إمكانية تعويض عقوبة السجن لمدة لا تتجاوز 6 سنوات بالطرد، ويفرض القانون نفسه غرامة تتراوح بين 10000 و 100000 يورو على كل من يتورط في إدخال مهاجرين غير شرعيين أو يشغلهم¹³.

ويتبين من الحالات التي صغناها على سبيل المثال، أن جل القوانين الأوروبية المتعلقة بالهجرة تفضل طرد المهاجرين غير الشرعيين كخيار أساسي، وتعتبره وسيلة للتخلص أو للحد من حجم هذه الظاهرة.

3-الهجرة غير الشرعية في التشريعات العربية: تعتبر البلدان العربية الواقعة جنوب المتوسط مناطق مصدرة الهجرة، ومناطق عبور في نفس الوقت؛ ولذلك وجدت نفسها مجبرة على تعديل قوانينها ذات الصلة بالهجرة غير القانونية أو تغييرها، حتى تتمكن من مواكبة الوتيرة المتسارعة لهذه الظاهرة.

وفي هذا الإطار، صدر في المغرب قانون خاص بالهجرة غير الشرعية، وذلك في 2013 ودخل حيز التطبيق في جانفي 2014. وبخلاف قانون 2003 الذي يعاقب كل أجنبي يدخل المغرب بطريقة غير قانونية، بالسجن لمدة تتراوح بين 6 أشهر وسنة، وغرامة مالية تتراوح بين 3000 و 10000 درهم، فإن القانون الجديد لا يتعامل مع المهاجرين غير القانونيين كمجرمين؛ بل يقدم لهم عدة تسهيلات من أجل تسوية وضعيتهم. الأمر الذي استفاد منه حوالي 18000 مهاجرا غير شرعي في أقل من سنة¹⁴. ويعاقب القانون الليبي أفراد شبكات الهجرة غير الشرعية بالسجن المؤبد ودفع غرامة مالية تقدر بـ

30000 دينار إذا انتهت العملية بموت المرشحين للهجرة. أما في تونس، فتتراوح العقوبة بالسجن بين ثلاث سنوات وعشرين سنة، ودفع غرامة مالية قد تصل إلى 1000 دينار.

والملاحظ أن هذه القوانين - وعلى غرار نظيراتها الأوروبية - قد اتجهت إلى التخلي عن التعامل مع المهاجرين غير القانونيين كمجرمين، وفي نفس الوقت تشديد العقوبات على شبكات تهريب المهاجرين. أما الحديث عن موقف المشرع الجزائري من الهجرة غير الشرعية، فنتناوله في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: واقع وآثار الهجرة غير الشرعية في الجزائر

نتيجة للموقع الإستراتيجي الذي تحتله الجزائر وسط دول شمال إفريقيا (المغرب العربي) والمقابل للضفة الجنوبية للبحر المتوسط بساحل يفوق 1200 كلم من جهة، وامتداد الحدود البرية مع سبع إفريقيا على مسافة تزيد عن 6900 كلم من جهة ثانية، صارت الجزائر من أهم دول عبور للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا والمتوجهين نحو أوروبا؛ فضلا عن كونها دولة مصدرة للهجرة غير الشرعية. كما تتجه في ببطيء لئ تكون دولة استقبال نظرا لتحسن الظروف الاقتصادية والأمنية.

أولا: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر بالأرقام

بالإضافة إلى الأسباب العامة المؤثرة في ظاهرة الهجرة كما سبقت الإشارة إليه، والتي تنطبق في مجملها على حالة الجزائر، فإنها تتميز بعوامل خاصة أخرى لا تقل تأثيرا عن الأولى، وتتمثل أساسا في الروابط التاريخية والثقافية التي تعود جذورها إلى الفترة الاستعمارية؛ ولذلك كانت فرنسا الوجهة الأولى للمهاجرين الجزائريين، لا سيما في مرحلة الحربين العالميتين وبعدهما والتي شهدت موجات كبيرة للهجرة وذلك من أجل خدمة الحرب أولا وإعادة الإعمار ثانيا. وبالرغم من أن هذه الهجرة كانت شرعية، إلا أن هؤلاء المهاجرين لعبوا دورا فعالا في تشجيع الهجرة غير الشرعية كما سنرى لاحقا.

1- الجزائر كدولة مصدرة للهجرة: تشير بعض الإحصائيات إلى أن عدد المهاجرين الجزائريين قد بلغ أكثر من 350000 مهاجرا عام 1962 في فرنسا وحدها¹⁵، ثم استمرت موجات الهجرة في فترة الستينيات والسبعينيات نظرا للحاجة الملحة للعمالة المغاربية بصفة عامة، وقد ساهمت السياسات الأوروبية بشكل غير مباشر في تشجيع الهجرة السرية.

فسياسة غلق الحدود أمام الهجرة الشرعية التي انتهجتها دول المهجر عقب أزمة ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 وطبقها ابتداء من 1974، جعلت الهجرة الشرعية تنحصر في التجمع العائلي واللجوء السياسي، فأدى هذا الإجراء إلى ارتفاع وتيرة الهجرة السرية.

أما الإجراء الثاني الذي ساهم في تشجيع الهجرة غير الشرعية فهو قيام بعض الدول بتسوية الوضعية القانونية للمهاجرين بشكل جماعي، فقد قامت إسبانيا-مثلا- في 2005 بتسوية وضعية حوالي 800000 مهاجرا، وفي ظرف سنة واحدة بعد ذلك، دخل البلاد عشرات الآلاف بطريقة غير قانونية أملا في تسوية مماثلة. وسرعان ما أدركت أوروبا أن إجراء التسوية الجماعية يعقد مشكلة الهجرة السرية أكثر مما يحلها، فبادرت إلى منعه بمقتضى الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء الموقع سنة 2008. وما يؤكد أن الجزائر مازالت تعتبر مصدرا للهجرة غير الشرعية رغم الاستقرار السياسي والأمني، بعد العشرية السوداء التي عاش فيها المواطن حالة اللاأمن وعدم الطمأنينة، هو استمرار محاولات التسلل إلى أوروبا. حيث بينت مصالح ميناء وهران أن شرطة الحدود تمكنت من توقيف 300 شاب في نهاية أكتوبر 2003¹⁶، وتشير إحصائية أخرى لقيادة الدرك الوطني (الشرافة- الجزائر) إلى توقيف 890 مهاجرا سري في الفترة بين 2000 و 2006، كما تمّ توقيف وطرده 725 مهاجرا سريا جزائريا من الخارج نحو الجزائر خلال جانفي 2007 فقط؛ مما يدل على أن عدد الذين يفلتون من التوقيف في الجزائر يتجاوز بكثير عدد الذين يتم توقيفهم قبل مغادرة التراب الوطني.

2- الجزائر كدولة عبور: لاشك أن ما يمتاز به الموقع الجغرافي للجزائر كما أشرنا إليه آنفا، وكذا انشغال قوات الأمن بمكافحة الإرهاب في تسعينيات القرن الماضي؛ جعل منها منطقة عبور بامتياز لموجات المهاجرين المتدفقين من الدول الأفريقية التي تعاني من الصراعات والفقر والكوارث الطبيعية، والمتوجهين إلى أوروبا مباشرة أو عبر المغرب وتونس.

وفي هذا الإطار تم توقيف أكثر من 20000 مهاجرا وصلوا إلى مضيق جبل طارق عبر شمال إفريقيا فيما بين 1992 و1997 وأكثر من 11000 مهاجرا سنة 2000 وحدها، كما عبر الجزائر 6217 مهاجرا سنة 2004¹⁷.

3- الجزائر كدولة استقبال: ساهم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في الجزائر وكذا تحسن الظروف الاقتصادية بالمقارنة مع دول الجوار عموما، في جعلها دولة استقبال للمهاجرين السريين الوافدين من دول مختلفة أغلبها إفريقية.

وفي غياب إحصائيات رسمية دقيقة عن المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر؛ فإنه يتم اعتماد أرقام المعتقلين والتي بلغت 7824 حالة في 2008، كما قدر التحقيق الذي أجرته اللجنة الدولية للتضامن بين الشعوب في 2005 عدد المهاجرين السريين في الجزائر بـ 26000 مهاجرا¹⁸، وذكرت أن 40% من المهاجرين تعتبر الجزائر المقصد النهائي لها، بينما قدرت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم العدد بـ 21500 مهاجرا. أما قيادة الدرك الوطني فتؤكد أن الجزائر تحولت إلى بلد استقرار لـ 70% من المهاجرين غير الشرعيين، وأشارت إلى توقيف 7824 مهاجرا سريا و معالجة 1755 قضية في سنة 2008 وتوقعت وصول العدد إلى 9000 مهاجرا في 2009. في حين ترى محافظة شرطة الحدود أن 26% من الصينيين بالجزائر يفضلون البقاء بطريقة غير شرعية¹⁹.

ثانيا: آثار وإنعكاسات الهجرة غير الشرعية على الجزائر

للحجرة غير الشرعية آثار وخيمة على المهاجرين أنفسهم وكذا على الدول المعنية بها، لاسيما دول الاستقبال التي تتحمل العبء الأكبر لهذه الظاهرة الخطيرة.

فبالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين؛ تدل الإحصائيات أن حوالي 30 إلى 40% منهم لا يصلون إلى وجهتهم، حيث يموتون غرقا أو بسبب الجوع أو العطش أو المرض على قوارب الموت. وحتى لو أسعفهم الحظ ووصلوا إلى مقصدهم، فإن معظمهم يقع فريسة للاستغلال والابتزاز من طرف عصابات التهريب التي تورطهم في عمليات غير مشروعة كتجارة المخدرات وتجارة الأعضاء البشرية وغيرها. وقد ينظر إليهم على أنهم مجرمون يقعون تحت طائلة وهوما يحرمهم من حقوقهم الأساسية؛ كالتعليم والرعاية الصحية و الضمان الاجتماعي في حال الحصول على فرصة عمل. أما بالنسبة للدول المستقبلة؛ فترتب الهجرة غير الشرعية آثارا بالغة الخطورة على المستوى الأمني والسياسي، وتأتي كذلك على البني الاقتصادية و المجتمعية.

ونحاول فيما يلي مقارنة تلك الآثار والانعكاسات من خلال الحالة الجزائرية كنموذج للدول التي تعبر منها الهجرة غير الشرعية والدول المستقبلة لها، كما سبق بيانه في الفقرة السالفة، إذ تعتبر الجزائر، بهذه الصفة، من أكثر الدول تأثرا بظاهرة الهجرة السرية وعلى كافة المستويات²⁰.

1- في الميدان الاقتصادي: فيما عدا العوائد البترولية، فإن الجزائر تعاني أصلا من قلة الموارد الاقتصادية، ولذلك فالعبء الاقتصادي الذي تتحمله الدولة الجزائرية من جراء تدفق الهائل لموجات الهجرة غير الشرعية للأجانب من مختلف الجنسيات خاصة الإفريقية منها؛ يتمثل أساسا في ضرب التوازن النسبي بين عدد السكان والموارد

الاقتصادية، وكذا استنزاف المحروقات والمواد الأساسية التي تباع في السوق الجزائرية بأسعار منخفضة جدا مقارنة بدول الجوار، وذلك عن طريق تهريب

تلك المواد والسلع بكميات كبيرة إلى بلدانهم الأصلية؛ ضف إلى ذلك قيام بعض المهاجرين غير الشرعيين بتزوير مبالغ ضخمة من العملة الوطنية مما يؤدي إلى إضعافها وبالتالي تدهور القدرة الشرائية للمواطنين.

كما لا يخفى التأثير السلبي للهجرة غير الشرعية على سوق العمل، حيث أن ما توفره هذه الظاهرة من يد عاملة رخيصة يؤدي لامحالة إلى ارتفاع نسبة البطالة في أوساط المواطنين.

2- في الميدان الاجتماعي والصحي: لا يقل تأثير الهجرة غير الشرعية في الميدان الاجتماعي والصحي عن تأثيرها في الميدان الاقتصادي؛ إذ تؤدي إلى تفشي ظواهر الرشوة وتزوير العملة والوثائق وترويج المخدرات والممنوعات واستهلاكها والمتاجرة بها، وممارسة السعوزة والسحر.

كما صاحب هجرة الجنسيات الإفريقية إلى الجزائر ظهور وانتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة، كل ذلك يهدد النظام العام الاجتماعي وينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني لأن الدولة ستكون مجبرة على تخصيص أموال ضخمة لمواجهة تلك الآثار.

3- في الميدان الأمني: تتضافر الهجرة السرية مع الظاهرة الإرهابية العابرة للحدود التي عانت منها الجزائر ومازالت، لزيادة العبء الأمني الذي يشكل هاجسا حقيقيا للدولة الجزائرية، حيث تتجلى بوضوح العلاقة بين الظاهرتين بشكل مباشر أو غير مباشر وتتمثل تلك العلاقة خصوصا في:

- التواطؤ بين الجماعات الإرهابية وشبكات مهربي المهاجرين غير الشرعيين في تبادل المعلومات.
- سهولة تجنيد المهاجرين السريين في الجماعات الإرهابية.
- تكوين شبكات دولية لتهريب السلاح

كما ترتبط كثير من الجرائم بعلاقة وطيدة بظاهرة الهجرة السرية، كتهريب المخدرات والمتاجرة بالبشر والعمل لصالح المخابرات الأجنبية، وكل ما ينطوي تحت مسمى الجريمة المنظمة.

ثالثا: آليات مواجهة الهجرة غير الشرعية

بالنظر إلى استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية خلال العشرين سنة الأخيرة للأسباب والعوامل المذكورة، وما ينجم عنها من آثار وخيمة على كل المستويات مثلما سبق بيانه، عملت الحكومة الجزائرية على غرار حكومات الدول المعنية بالظاهرة، على تبني إستراتيجية شاملة تتضمن مجموعة من الآليات لمجابهة هذه الظاهرة.

1- الآليات السياسية والأمنية: إدراكا من الجزائر للطابع الدولي لظاهرة الهجرة السرية، فإنها انخرطت في الجهود الإقليمية والدولية الرامية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

- التعاون مع مجموعة الدول الأوروبية المعنية (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا) بهدف ترحيل المهاجرين السريين وتدعيم قدرات الجزائر في مجال التحكم في حركة الهجرة.

- تشجيع الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية في هذا المجال خاصة البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والهادفة إلى منع ومعاينة الاتجار بالأشخاص.

- التعاون الثنائي بتوقيع أو تطوير إتفاقيات إعادة القبول وفق شروط متفاوض عليها، مثلما فعلت مع إسبانيا في 2002 .

- التعاون مع المحيط الإقليمي لاسيما مع دول الساحل سواء في إطار منظمة النيباد أو على المستوى الثنائي حيث تم توقيع اتفاق تعاون أمني مع مالي.

- قرار رئيس الجمهورية بإنشاء مركز للوثائق والإحصائيات حول تدفقات الهجرة، تحت إشراف وزارة الداخلية وبالتعاون مع الهيئات ذات الصلة، كوزارة الخارجية، وزارة العمل والضمان الاجتماعي، مصالح الجمارك ، المديرية العامة للأمن الوطني، الشرطة والجيش الوطني الشعبي²¹.

- طرد وترحيل المهاجرين غير الشرعيين (ترحيل حوالي 3000 نيجيري إلى بلدهم في 2014).

2- الآليات القانونية: من منظار أن النصوص القانونية تشكل الإطار الشرعي لضبط ومواجهة أي ظاهرة، قامت الجزائر بسن وإصدار قانون جديد²² من أجل مواكبة التغيرات الحاصلة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية؛ حيث يهدف هذا الإجراء التشريعي إلى تنظيم الهجرة في الجزائر وفقا لمقتضيات الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها، كما يحدد سلسلة من العقوبات التي تطبق على أي شخص أجنبي يدخل أو يقيم أو يتنقل في الجزائر خلافا للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون. وعلى سبيل المثال يمكن أن نرصد أهم الإجراءات الوقائية والعقابية التي تضمنها القانون 08-11:

- يضع القانون 08-11 على عاتق الأجنبي الذي يدخل الجزائر أو يقيم بها مجموعة من الشروط والالتزامات، تحت طائلة العقوبة، كوجوب حيازة وثيقة السفر وتأشيرة قيد الصلاحية والرخص الإدارية عند الاقتضاء، ووجوب تقديم الوثائق والمستندات المثبتة لوضعيته عند طلبها من الأعوان المؤهلين لذلك، وضرورة استثناء الشروط القانونية والتنظيمية المطلوبة لممارسة أي نشاط تجاري أو صناعي أو حرفي، وكذا التصريح بتغيير مكان الإقامة الفعلية لدى السلطات المختصة²³.

- يفرض هذا القانون عقوبات إدارية (الترحيل) وجنائية (الحبس، الحبس والغرامة) على كل أجنبي في وضعية غير قانونية²⁴ .

- الحكم بالغرامة على كل أجنبي لايفي بالالتزامات والإقرارات المفروضة عليه²⁵ .

- يعاقب هذا القانون بالغرامة أو بالحبس والغرامة، كل من يأوي دون تصريح، أو يشغل، أو يقوم بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتسهيل أو محاولة تسهيل دخول أو خروج أو تنقل أو إقامة أجنبي في وضعية غير قانونية²⁶. غير أنه لدوافع إنسانية، لالتجأ السلطات الجزائرية دائما إلى تطبيق عقوبات الترحيل والطررد والحبس على المهاجرين السريين، بل تفضل تجميع الموقوفين في مراكز انتظار خاضعة للمراقبة.

3- الآليات الاقتصادية: سبقت الإشارة إلى أن العوامل الاقتصادية تعد من أبرز أسباب الهجرة إلى الخارج، لكن تفعيل آليات تشغيل وطنية لتلبية رغبات طالبي العمل لاسيما من الشباب الجزائريين (يمثلون أزيد من 70% من مجموع السكان الباحثين عن العمل) وتشجيعهم على سد متطلبات سوق العمل على المستوى الوطني، سيقطع الطريق لا محالة أمام الهجرة غير الشرعية التي تبحث دائما عن فرص عمل في السوق السوداء

وبأجور منخفضة.

وفي هذا الاتجاه تأتي السياسة الوطنية لترقية التشغيل ومكافحة البطالة المصادق عليها من قبل الحكومة في 2009 والرامية إلى ترقية ودعم عملية تطوير المؤسسات المصغرة لصالح الشباب البطالين أصحاب المشاريع والنشاطات المسيرة من طرف الصندوق الوطني للتامين على البطالة، آخذة بعين الإعتبار التوصيات المنبثقة عن لقاء الحكومة والولاية الذي خصص لموضوع تشغيل الشباب، وكذا قرارات المجلس الوزاري المشترك المخصص لظاهرة الهجرة السرية.

- وتستهدف إستراتيجية التشغيل ومحاربة البطالة - وبالتبعية الهجرة السرية- تحقيق الأهداف التالية²⁷: -
- تحقيق معدل سنويا للإدماج المهني يتراوح بين 35 و45 ألف منصب شغل ابتداء من 2008.
- تحسين مستوى التوظيف الدائم برفع نسبة التثبيت من 12 إلى 33% ما يسمح بفتح 190 ألف منصب دائم ابتداء من 2009.
- دعم وتشجيع المستخدمين على الاستثمار بما يسمح بتوفير 267 ألف منصب عمل كمعدل سنوي في الفترة 2009 - 2013.

ويتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات إلى خفض نسبة البطالة إلى أقل من 10% في غضون 2014، الأمر الذي سيؤدي إلى استقرار الشباب الجزائري في الداخل وبالتالي سد الباب أمام المهاجرين السريين الباحثين عن فرص عمل في إطار غير قانوني.

الخلاصة

من خلال هذا العرض الموجز حول الهجرة غير الشرعية من حيث مفهومها ودوافعها ومسبباتها والعوامل المحفزة لها، وتعدد أشكالها وتسارع وتيرتها في الآونة الأخيرة وامتداد أبعادها، وكذا أثارها الوخيمة على البني الاقتصادية والاجتماعية والأمنية؛ يمكن استخلاص الملاحظات والنتائج:

أولاً: أن الهجرة غير الشرعية أصبحت ظاهرة دولية عابرة للحدود، تتداخل مع مجموعة أخرى من الظواهر وتحركها شبكات إجرامية محترفة، وهذا يتطلب:

- تنسيق التعاون الأمني الإقليمي والدولي بين الدول المعنية من أجل تبادل المعلومات وتفكيك شبكات التهريب الناشطة في هذا المجال.
- توقيع اتفاقيات جديدة وتفعيل الموقعة منها لاسيما في ميدان التشريعات والإجراءات الإدارية الدولية الهادفة لمواجهة الظاهرة.

- تقديم دعم حقيقي للدول المصدرة للهجرة ومساعدتها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا مساعدة دول العبور والاستقبال على مواجهة موجات الهجرة السرية المتدفقة إليها.

ثانياً: أن المقاربة الأمنية - على أهميتها- لا تكفي وحدها لمجابهة الهجرة غير الشرعية، بل قد تأتي بنتائج عكسية، وهو ما يتطلب التفكير بجدية في إدراج أساليب وآليات أخرى أكثر فاعلية مثل: - إعادة دراسة ظاهرة الهجرة برمتها من أجل بلورة مقاربة شاملة تتضمن معالجة أسباب الظاهرة بشكل

جذري، ويمثل ذلك خصوصا، في الانفتاح الديمقراطي وتوفير الحريات الجماعية والفردية وتحقيق العدالة الاجتماعية، لاسيما العدالة في توزيع الثروات.

- العمل على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة لتحقيق الأمن الإنساني في مختلف جوانبه.

- إشراك مؤسسات المجتمع المدني و الهيئات الإعلامية والمؤسسات العلمية في إستراتيجية التنمية الشاملة وتفعيل دورها في التوعية بانعكاسات الهجرة السرية ومخاطرها.

قائمة الهوامش و المصادر:

- 1- أنظر المعجم العربي لاروس، طبعة أولى، مكتبة أنطوان، بيروت، 1987، ص1243 وأنظر كذلك: معجم الكافي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت، 1994، ص1055
- 2- رشيد ساعد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012/2011.
- 3- علي عبد الرزاق جلي، علم اجتماع السكان، ط 4، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 207.
- 4- نقلا عن : رشيد ساعد، مرجع سابق، ص11.
- 5- الأمر رقم 66-212 مؤرخ في 1966/07/21، يتعلق بحالة الأجانب
- 6- الهجرة في عالم مترابط، تقرير للجنة العالمية للهجرة الدولية، أكتوبر 2005، ص35.
- 7- شريف السيد، اللجوء حماية من انتهاكات حقوق الإنسان، مجلة المورد، 2005، ص11.
- 8- رشيد ساعد، المرجع السابق، ص15.
- 9- حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نقلا عن: رشيد ساعد، المرجع السابق، ص 54.
- 10- سمير رضوان، هجرة العمالة في القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، عدد 165، جوان 2006.
- 11- تصريح المتحدث باسم «المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين» بتاريخ 2014/12/10.
- 12- لمزيد من التفصيل حول هذه النظريات أنظر: رشيد ساعد، مرجع سابق، ص ص 17-23.
- 13- أنظر الفصل 54 من قانون 2009، ج ر عدد 299، مؤرخة في 2009/12/12 على: <http://www.boe.es/dis/2009>
- 14- حسب أرقام رسمية قدمتها وزارة الداخلية المغربية في نوفمبر 2014.
- 15- هاشم نعمة، الجزائريون في فرنسا... الهجرة والهوية، جريدة الشرق الأوسط، عدد 8292، في 2001/08/11.
- 16- رشيد ساعد، مشار إليه، ص 68.
- 17- المرجع نفسه، ص ص 24-25.
- 18- تقرير صحفي بعنوان: الشباب والهجرة، على: www.arabicbabelmed.net/tahqiq-sahafi/90-youth-migration/412-algeria-immigration.html.
- 19- أنظر الموقع الإلكتروني لجريدة صوت الأحرار، على: www.sawt-alahrar.net/online/modules.php?name=News&file=article&sid=9165.
- 20- مزيد من التفصيل حول تأثير الهجرة السرية، أنظر: رشيد ساعد، مشار إليه، ص ص 85-87.
- 21-Mehdi Lahlou, Le Maghreb et les Migrations des africains du sud de Sahara, Casablanca, 2003.
- 22- قانون رقم 08-11 مؤرخ في 2008/06/25، يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، ج ر عدد 232، لسنة 2008.
- 23- أنظر المواد: 4، 20، 25 و 27 من القانون 08-11.
- 24- أنظر المواد: 30، 42، 43 و 44 من القانون 08-11.
- 25- أنظر المواد: 39، 40، 41 و 45 من القانون 08-11.
- 26- أنظر المواد: 38، 46 و 49 من القانون 08-11.
- 27- رشيد ساعد، مشار إليه، ص96.